


۱۶۴  
 بهر طریقی که باشد  
 امری که در این کتاب  
 درج شده است  
 بهر طریقی که باشد

کالحديث واصوله واللغة ونحوها من المقدمات المقررة  
 في موضع يليق بها من المصنفات فلا جرم يتناهد الكتاب  
 الذي قد استخرنا الله تعالى على جمعه وترتيبه على قسامين  
**أحد** في تحقيق القواعد الأصولية وتفرع ما يلي منها  
 من الأحكام الشرعية **والثاني** في تقرير المطالب الشرعية و  
 ترتيب ما ينشأ عنها من الفروع الشرعية واختارنا من كل سبيل  
 قسم منها مائة قاعدة متفرقة من أبواب مضافة إلى المقدمة  
 وفوائد ومسائل يتم بها المقصود من غرضنا به ليكون  
 ذلك عوناً لطالب التفقه في تحصيل ملكة استنباط الآراء  
 من المواد ورد الفروع إلى أصولها آلات المفيد للملكة  
 القدسية التي هي العمدة في الاجتهاد مراعيًا في ذلك  
 سبيل الاختصار بحسب الإمكان مناسبة لطباع أهل  
 الزمان **وسميت** تمهيد القواعد الأصولية والعقوبة  
 لتفريع فوايد الأحكام الشرعية **والله** أن الغرض  
 الذي من هذين العلمين للفقهاء إنما هو بناء أدلة  
 الفقه عليها لا لتفريع نفس المطالب ونحن لم نسلك في  
 هذا الكتاب هذا السبيل لأفضائه إلى الاطناب و  
 التطويل لأن كل مسألة دونها الفقهاء وكل حديث  
 ورد في أبواب الفقه يمكن رده إلى بعض هذه الأصول  
 فيطول ذيل الكلام في ذلك ولكننا سلكت في تفريع المسائل  
 على الأصول المذكورة مسلكاً آخر وفرغنا المسائل  
 الفقهية على نفس القاعدة من غير مراعات الدليل  
 المذكور إلا ما شئت والله أسأل أن يعصمني من الخلل



۱۳۸۷ / ۲ / ۹

بارین شد  
 ۱۳۷۱ ش

کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

نام کتاب: تمهید القواعد

مؤلف متن: محمد ثانی محشی

شارح: مترجم

تاریخ تحریر: ۱۹۸۱ نوع خط نسخ تعداد سطر ۲۴

موضوع اصول زبان عربی عدد اوراق ۱۹۸

طول ۲۲ عرض ۱۲ شماره عمومی ۲۷۲۲۵

وقفی / خریداری استکمال محمد

تاریخ وقف: ۱۳۸۰ نام کاتب: نسخ و حسن محمد

ملاحظات: ضمیمه فهرست کتاب

یک کتاب ضمیمه است



كالحدِيث واصول واللغة ونحوهما من المقدمات المقررة  
 في موضع يليق بها من المصنفات فلا جرم رتبنا هذا الكتاب  
 الذي قد استخبرنا الله تعالى على جمعه وترتيبه على قسامين  
**أحد** في تحقيق القواعد الاصولية وتقرير ما يربح منها  
 من الاحكام الشرعية **والثاني** في تقرير المطالب العربية و  
 ترتيب ما ينالها من الفروع الشرعية واختارنا من كل سبيل  
 قسم منها مائة قاعدة متفرقة من ابواب مضافة الى المقدمة  
 وفوائد ومسائل يتم بها المقصود من غرضنا به ليكون  
 ذلك عوناً لطالب التفقه في تحصيل ملكة استنباط الآكام  
 من المواد ورد الفروع الى اصولها لانه المفيد للملكة  
 القدسية التي هي العمدة في الاجتهاد مراعيها في ذلك  
 سبيل الاختصار بحسب الامكان مناسبة لطباع اهل  
 الزمان **وسميت** بتمهيد القواعد الاصولية والعربية  
 لتقرير فوائدها الاحكام الشرعية **والثاني** ان الغرض  
 الذي من هذين العلمين للفقهاء انما هو بيان ادلة  
 الفقه عليها لا لتقرير نفس المطالب ونحن لم نسلك في  
 هذا الكتاب هذا السبيل لافضائه الى الاطباء و  
 التطويل لان كل مسألة دونها الفقهاء وكل حديث  
 ورد في ابواب الفقه يمكن رده الى بعض هذه الاصول  
 فيطول ذيل الكلام في ذلك وكنا سلكتنا في تقرير المسائل  
 على الاصول المذكورة مسلكاً آخر وفرغنا المسائل  
 الفقهية على نفس القاعدة من غير مراعات الدليل  
 المذكور الا ماشاء والله اسأل ان يعصمني من الخلل



في الايراد ويوفقي على منج السداد انه اكرم من افاد و  
 اعظم من سئل فجاد **القسم الاول في قواعد الاصول الفقهية**  
 وفيه مقاصد **الاول في الحكم الباب الاول في الحكم الشرعي**  
 واقسامه **مقدمة** الحكم الشرعي خطاب الله تعالى او مدلول  
 خطابه المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التحخير  
 وزاد بعضهم او الوضع ليدخل جعل الشيء شيئا او شرطا  
 او مانعا يجعل الله تعالى زوال الشمس موجبا للنظير  
 وجعل الطهارة شرطا لصحة الصلوة والنجاسة مانعا من  
 صحتها فان جعل المذكور حكم شرعي لاستفادته من  
 الشارع ولا طلب فيه ولا تمييزا ذليلا من افعاله حتى  
 يطلب منها او تحييره وتكلف المقتصر على الاول يمنع كونها  
 احكاما بل هي اعلام له او يعودها اليها اذ لا معنى للسببية  
 الا ايجاب الله تعالى الفعل عنده وللشرعية كذلك ونحوه  
 عنده ولما نعية الا التحريم وهكذا وهو تكلف بعيد مع  
 ذلك فيختلف كثيرا في افعال غير المكلفين كما استقف  
 عليه **اذا اقرر ذلك** فمن فروع كون الحكم الشرعي لا يبدل  
 من تعلقه بافعال المكلفين ان وطى الشهة القائمة  
 بالفاعل وهي ما اذا وطى اجنبية ظانا انها زوجته  
 فله اهل يوصف بالحلل والحرمه وان انتفى عنه الاثم او  
 اولا يوصف بشئ منها فاللزم من القاعدة الثالثة لان  
 لان السامح ليس مكلفا وربما ابدل بعضهم المكلفين بالعباد  
 ليدخل مثله في التفاتا الى تعلق الحكم الشرعي بكثير من  
 غير المكلفين كقضاء ما يتلفه من الاموال وما يجنيه على بائع

نام كـ  
 مؤلف  
 شارح  
 تاريخ قـ  
 موضوع  
 طول  
 وقفي  
 تاريخ وقف  
 ملاحظات

كـ

على البهايم والاشهر اعتبار القيد وجعل المكلف بذلك  
 هو الولي وعلى هذا يتفرع جواز وصف فعل السامح  
 للمحرم على غيره بالحل نظر الى عدم ترتيب الاثم على فعله وحج  
 ذلك في قتل الخطاء واكل المضطر الهبسته فلا ولي وصف  
 هذا بالاباحة وان حرم اختيار **ومنها** ما لو تلف الصبي  
 او المجنون ما لا فعلى مغايرة الحكم الوضعي للشرعي لا اشكا  
 فيتعلق بهما الضمان لان اتلاف ما لا لغير المحترم سبب  
 في ضمانه والحكم الوضعي لا يعتبر في متعلقه التكليف و  
 لكن لا يجب عليهما اداؤه مادامنا قصدين لان الوجوب  
 حكم شرعي نعم يجب على وليهما دفعه من مالهما ولا فرق  
 بين ان يكون لهما مال حال الاتلاف وعلمه **ومنها** ما لو  
 جامع الصبي او المجنون فانه لا يجب عليه مال الغسل لانه  
 من باب خطاب الشرع ايضا ولكن للمناع من قبل الاسباب  
 التي يشترك فيها المكلف وغيره فيجب عند التكليف  
 عليهما الغسل بذلك السبب السابق اعمالا للسببية  
 ولا يقدح فيه تخلف المسبب عنه لفقد الشرط محال  
 يقدح تخلفه عنه لوجود المانع فاذا وجد الشرط او  
 زال المانع عمل السبب عمله ومثله القول في وجوب  
 الوضوء بالحدث الاصغر الواقع قبل التكليف لو حضر  
 وقت عبادة مشروطة به بعد قبل وقوع حدث  
 موجب له **ح** ونظائر ذلك من الاحكام كثيرا **قاعدة**  
 الاصل لغة ما يدنى عليه الشئ وفي الاصطلاح يطلق  
 على الدليل والراجح والاستصحاب والقاعدة ومن الاول

في البهايم والاشهر اعتبار القيد وجعل المكلف بذلك هو الولي وعلى هذا يتفرع جواز وصف فعل السامح للمحرم على غيره بالحل نظر الى عدم ترتيب الاثم على فعله وحج ذلك في قتل الخطاء واكل المضطر الهبسته فلا ولي وصف هذا بالاباحة وان حرم اختيار ومنها ما لو تلف الصبي او المجنون ما لا فعلى مغايرة الحكم الوضعي للشرعي لا اشكا فيتعلق بهما الضمان لان اتلاف ما لا لغير المحترم سبب في ضمانه والحكم الوضعي لا يعتبر في متعلقه التكليف ولكن لا يجب عليهما اداؤه مادامنا قصدين لان الوجوب حكم شرعي نعم يجب على وليهما دفعه من مالهما ولا فرق بين ان يكون لهما مال حال الاتلاف وعلمه ومنها ما لو جامع الصبي او المجنون فانه لا يجب عليه مال الغسل لانه من باب خطاب الشرع ايضا ولكن للمناع من قبل الاسباب التي يشترك فيها المكلف وغيره فيجب عند التكليف عليهما الغسل بذلك السبب السابق اعمالا للسببية ولا يقدح فيه تخلف المسبب عنه لفقد الشرط محال يقدح تخلفه عنه لوجود المانع فاذا وجد الشرط او زال المانع عمل السبب عمله ومثله القول في وجوب الوضوء بالحدث الاصغر الواقع قبل التكليف لو حضر وقت عبادة مشروطة به بعد قبل وقوع حدث موجب له ح ونظائر ذلك من الاحكام كثيرا قاعدة الاصل لغة ما يدنى عليه الشئ وفي الاصطلاح يطلق على الدليل والراجح والاستصحاب والقاعدة ومن الاول



ام لا **ك** لو قال الكافر لا اله الا الله بالفتح هل يحكم باسلامه ام لا  
**ل** لو قال الكافر انا مسلم هل يحكم باسلامه ام لا **ل** لو كثر الغدق  
 الموجب للحد وعنه كالشرب والسرقة هل يتكرر الحد **ف** المراه **ط**  
 لا تقتل بالارتداد مطلقا عندنا **ع** لو قذفه قاذف واحد وقوة  
 حالة الجنون **ح** لو ادعى الجهل بتجريم الزنا وتجريم الخمر او وجوب الصلوة  
 ونحو قبل مع الامكان لا بد منه **ص** لو قذف مجهول النسب و  
 ادعى رقة هل يحيد ام لا **ص** لو قال لامرأة زنيته بفتح التاء ولرجل  
 بكسرها كان قذفا وكذا لو قال زانية للرجل وزان للمرأة **ق** لو قال  
 يا زاني فقال انت اذني مني او اذني الناس ونحو **ق** لو قال  
 زنيته مع فلان هل يكون قذفا فلان ام لا **ق** وكذا لو قال الكافر  
 اشهد ان لا اله الا الله حكم باسلامه في الحال وان احتمل الاستقبال  
**ق** استتابة المرتد هل هي واجبة ام لا **ف** لو قال لرجل يا  
 زانية وجب الحد **ق** لو قال الكافر انت بمحمد النبي قبل مجي  
 محمد الرسول **ق** الجنائيات ضمان الصبي والمجنون ما يتلفان من الا  
 قتل الخطا هل يوصف بالاباحة ام لا **ا** لو اقتضى الجاني  
 فرت الى نفسه **ه** لو اكرم على القتل لم يجز له التحقق الاكراه في  
 غير القتل **ه** لو اكرم على اتلاف مال الغير فلا ضمان **ه** لو اتلفه  
 في نار لا يمكنه الخلوص منها فوات **ح** هل يقتل المسلم بالكافر ام لا  
**ح** لو قتل من لا يعرف ثم ادعى رقبته او كفره وانكر الولي **ح**  
 لو جنى على بطل حائل فالقت الولد واختلفا في حيوته عند الوضع  
**ح** لو قتل مملوكا فادعى انه كان مملوكا ميتا وادعى الولي حيوة  
**ح** لو زاد في المضام واختلفا في حصول الزيادة واضطر  
 المقتض منه وعدمه **ح** فوايد متفرقة لا يدخل في ابواب القعة

اذا وقعت واقعة ولم يوجد من ينفذ فيها **ا** اذا قرأ النبي صلى الله عليه  
 وغيره على فعل من الافعال هل يدل على الجواز من جهة الشرع ام  
 جهة البرائة **ب** ثواب الواجب افضل من ثواب المندوب **ب** **ب**  
 الكفاية افضل من فرض العين **ج** معنى قول النبي صلى الله عليه واله فان  
 امر شائدا او قائله فليقتل اني صائم هل يقول بقلبه ام بلسانه  
 اليه تحصل باللسان والقلب **و** **ق** رواية الحديث بالمعنى **ك**  
 معنى قوله امرت اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله **ل** تفسير قوله  
 لا اسبقني خفا او خافهم **ك** لو قال ابرائيل في الدنيا دون  
 الاخرة هل يصح ام لا **ك** لو قال لمن يجب طاعته افعلم ولم يصح بما يقتضيه  
 الوجوب هل يدل عليه ام لا **ل** هل يجب الصلوة على النبي ص واله كما ذكر  
 ام لا **ل** لو اشار السيد الى شيء من المباحات وقال لعبد لا تفعل او  
 اذن له في التعريف ثم ذكر هذا اللفظ او اذن لشخص في ملكه ثم نهى  
 المذكور هل يفيد التحريم ام لا **ل** التلقيب بملك المملوك هل يصح  
 ام لا **ل** الدعاء للموت بمغفر جميع الذنوب هل يصح ام لا **ل** جعل الله  
 تقاضا واج النبي ص امهات المؤمنين هل يطلق على بناتهن الاخوة  
 وعلى اخواتهن الخوة ام لا **س** لو قال السيد يا عبيدي ليحل كل  
 واحد منكم حراما واشترى عبدا هل يدخل في الاحرام ام لا **س** هل يجب  
 ختان خنثى المشكل ام لا **س** يجوز اكل الضيف بمجرى التقديم وكذا التعريف  
 في الهدية من غير لفظ الرجوع الى الميمن وفي قبولها ودخول الدار  
**ص** **ا** روى الصحابي حديثا ثم لقي النبي ص هل يلزمه سؤاله ام لا **ق** هل  
 للعاي التقليد ام لا **ق** الكلام على قوله نية المؤمن خير من عمله **ق** حرم  
 وسم الدواب على وجهها باللعن النبي ص من فعله **ق** تحقيق معنى قوله تعالى ليس  
 كشدة ومعنى الكاف في قوله كذ لك الله ربي **ق** ثم فهرس كتاب  
 تهديد التواعد

لا صلوة الا بفتح التاء  
 ولا نكاح الا بفتح النون  
 وبين لولد مع والداه  
 نحو **ك** بصر قوله